

مشروع قانون سلامة الغذاء١. خط السداد / المرحلة

ات تعزيز قوانين وتشريعات ونظم سلامة الغذاء في لبنان أصبح حاجة ملحة لهسدة أسباب أصبحت واضحة، منها:

- 1- ازدياد التلوث الزراعي والغذائي
- 2- تلبية متطلبات السوق محليا وعالميا
- 3- ضعف في أنظمة الرقابة والتفتيش
- 4- تلبية متطلبات المعاهدات والاتفاقيات العالمية، مثلا "WTO (منظمة التجارة العالمية)

لهذا بدأت منظمة UNIDO بالاشتراك مع ثلاثة جامعات كبرى في لبنان، الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اليسوعية بدراسة التشريعات ونظم سلامة الغذاء في لبنان منذ حوالي العشر سنوات واستغرقت هذه الدراسة مدة طويلة من الزمن/ كان فريق من الخبراء والصناعيين وموظفي الدوائر الرسمية المختصة، عقدوا الاجتماعات والدورات والزيارات الميدانية، حيث راجعوا كل التشريعات والأنظمة المتاحة منذ 1962 ليجدوا باختصار:

مدى داخل المسؤوليات وعدم تكاملها بين كثير من المؤسسات الرسمية المختصة، منها وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصناعة، وزارة البيئة، مؤسسة المقاييس والمواصفات، وزارة السياحة، والبلديات.

وقد تم اجتماع نهائي في مركز الأمم المتحدة في بيروت حيث وزعت نتائج هذه الدراسات والدورات ونوقشت بالتفصيل من قبل المعنيين. عندئذ، أخذ معالي وزير الاقتصاد والتجارة السابق المرحوم باسل فليحان المبادرة لمشروع قانون سلامة الغذاء، تلبية لمتطلبات اتفاقية WTO مع لبنان وهو الوزير المولج بهذه المهمة. عين رسميا لجنة من أربع خبراء من الجامعات الأتفة الذكر:

- دكتورة مي جردي - الجامعة الأميركية في بيروت
  - دكتور حسين ديب - جامعة اللبنانية
  - دكتور توفيق رزق - جامعة اليسوعية
  - دكتور رجا طنوس - الجامعة الأميركية في بيروت
- وكان للمهندس باسل الخطيب من UNIDO مهام منسق للجنة.

